

الحوكمة متعددة المستويات كآلية داعمة للأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي  
Multilevel governance as a mechanism in support of the European  
Union's Urban Agenda

تاريخ الإرسال: 2020/09/27 تاريخ القبول: 2021/01/06

الأعضاء، أو السلطات الحضرية أو المنظمات وأصحاب المصالح والقطاع الخاص. وقد تضمنت إجراءات الدراسة الكشف عن الحدود الايتمو-معرفة للحوكمة المتعددة المستويات، والتطرق إلى انبثاق الأجندة الحضرية وكذا ميثاق أمستردام، بما في ذلك مدى استجابة فواعل الحوكمة المتعددة المستويات للأجندة الحضرية وتحديات التنفيع.

من بين النتائج المتوصل إليها أن الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي تكون أكثر نجاعة في ظل اعتماد الحوكمة المتعددة المستويات كآلية تطبيق، لأنها أكثر انفتاحا تشاركيًا تعديدا، وفي جل المستويات، بالرغم من وجود بعض العراقيل.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة المتعددة المستويات؛ الأجندة الحضرية؛ الاتحاد الأوروبي؛ ميثاق أمستردام.

**Abstract:**

This research paper aims to address one of the policies of the European Union represented in the Urban Agenda. The Agenda consists of 14 thematic partnerships that

قماز شعيب\*  
جامعة باتنة 1 - الجزائر  
chouaib.guemaz@univ-batna.dz

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة إحدى سياسات الاتحاد الأوروبي المتمثلة في الأجندة الحضرية التي تبرز في 14 شراكة مواضيعية والتي تم التأسيس لها في ميثاق أمستردام، حيث أن دعائم الحوكمة المتعددة المستويات بمختلف أبعادها الأفقية والعمودية تعتبر مسعى ناجعا لتكريس هاته الأجندة، كما أنها تعتبر إطاراً تحليلياً خصباً يساهم في تحديد مدى استجابة حزمة الفواعل الأوروبية لهاته الأجندة سواء ارتبط الأمر بمؤسسات الإتحاد الأوروبي، أو الدول

\* - المؤلف المراسل.

were established in the Amsterdam Charter, which are the pillars of Multi-level Governance. The paper analyzes both horizontal and vertical dimensions of MLG considered a successful endeavor to devote this agenda. this analytical

framework contributes to determining the extent to which European actors respond to this agenda, whether it is related to the institutions of the European Union, or member states, or urban authorities, or organizations, stakeholders and the private sector.

The study procedures included controlling the etymological and cognitive aspect of multi-level governance, and addressing the emergence of the urban agenda as well as the Amsterdam Charter, including the extent to which multi-level governance actors respond to

the urban agenda and operational challenges.

Among the findings is that the urban agenda of the European Union is more effective in light of adopting multi-level governance as an implementation mechanism, because it is more open, participatory, pluralistic and at most levels, despite the presence of some obstacles.

**Keywords:** Multi-level Governance; Urban Agenda; European Union; Amsterdam Charter.

#### مقدمة:

إن سيرورة البحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية أدت إلى ظهور العديد من المقاربات الجديدة ذات التوجهات المختلفة، من بينها "الحوكمة متعددة المستويات Multi-level governance" التي استخدمها العديد من الباحثين في تفسير سياسات الاتحاد الأوروبي من خلال إبراز مدى نجاعة السياسات المتخذة في هذا الإتحاد بالفعل التشاركي الذي يجمع مختلف فواعل القطاع العام والخاص وتنظيمات المجتمع المدني على مستويات مختلفة تشمل المستوى الإقليمي والوطني والمحلي والتفرعات الحضرية. لقد أقر الاتحاد الأوروبي سياسات موسومة بـ: "الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي Urban Agenda for the EU" التي تسعى إلى الاهتمام بـ 14 قضية تتمثل في: جودة الهواء، السكن، دمج المهاجرين واللاجئين، الفقر الحضري، الاقتصاد الدائري، الوظائف والمهارات المحلية في الاقتصاد، التكيف مع المناخ (بما في ذلك حلول البنية التحتية الخضراء)، التحول الطاقوي، الاستخدام المستدام للأراضي والحلول القائمة على الطبيعة، التنقل الحضري، التحول الرقمي، المشتريات العامة المبتكرة والمسؤولة، الأمن في المناطق العامة، الثقافة والتراث الثقافي.

إذ تعالج هذه الأجندة قضية سياسية في غاية الأهمية بارزة في الترابط الحاصل بين المستوى الإقليمي الأوروبي بالمستوى الحضري من خلال فواعل متعددة وهو ما يرتبط



مباشرة بالمقاربة السالفة الذكر أي "الحوكمة المتعددة المستويات"... وفقا لكل ما سبق تطرح هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن تكريس الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي من خلال تفاعل فواعل الحوكمة المتعددة المستويات؟

- فرضيات الدراسة: تستند الدراسة على المنطلقات الفرضية التالية:
- كلما تم اعتماد الحوكمة المتعددة المستويات التي تدمج توليفة المؤسسات الرسمية والوكالات المتعددة الأطراف في الاتحاد الأوروبي كلما ساهم في تكريس الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي.
- فعالية الحوكمة المتعددة المستويات مرهون بزيادة التفاعل الكمي والكيفي بين فواعل مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والسلطات الحضرية والمنظمات وأصحاب المصالح والقطاع الخاص.
- أهداف الدراسة: من بين الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة:
- التشريح المعرفي للمفاهيم الأساسية للدراسة البارزة في الحوكمة المتعددة المستويات والأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي.
- محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال تمحيصها كيفيا وكما.
- الشرح التفصيلي لمضامين الأجندة الحضرية التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي منذ سنة 2016 إلى غاية 2020.
- الخروج بحوصلة معرفية عن مدى استجابة فواعل الحوكمة المتعددة المستويات من أجل تكريس الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي.
- أهمية الدراسة: تبرز الأهمية العلمية والعملية للدراسة في الآتي ذكره:
- الأهمية العلمية للدراسة تكمن في القيمة المعرفية المضافة في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية من خلال التحليل باعتماد المراجع المتخصصة باللغة الأجنبية وهذا راجع لطبيعة الموضوع المتعلقة بالحوكمة المتعددة المستويات في الإتحاد الأوروبي وكذا محاولة إزالة الحد المعرفي الفاصل في تخصصات العلوم السياسية

والعمل على دمج المعارف المتعلقة بالعلاقات الدولية والسياسات العامة والدراسات الحضرية من خلال اعتماد الحوكمة المتعددة المستويات.

أما بالنسبة للأهمية العملية فهي تكمن في تقديم مقترحات جاهزة لصناع السياسات عمليا من أجل اتخاذ القرارات أو مراجعتها فيما يتعلق بالحوكمة المتعددة المستويات والأجندة الحضرية، وآليات تطبيقها، وكذا العراقيل التي قد تصادفها.

- **تقسيم الدراسة:** من أجل الإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة كالآتي:

المحور الأول: الحدود الإيتمو-معرفية للحوكمة المتعددة المستويات.

أولا: الخطاب المعرفي بشأن الحوكمة المتعددة المستويات ومدى الاعتراف

الأكاديمي بالمفهوم.

ثانيا: إيتمولوجية الحوكمة المتعددة المستويات وبزوغ ميثاقها الأوروبي.

ثالثا: ضبط المستويات الأفقية والعمودية للحوكمة.

المحور الثاني: ميثاق أمستردام وانبثاق الأجندة الحضرية الأوروبية.

أولا: الاجتماع التأسيسي لميثاق أمستردام.

ثانيا: المضامين التفصيلية للأجندة الحضرية وتعدد الفواعل المشاركة فعليا.

ثالثا: الأهداف المبتغى تحقيقها من الأجندة الحضرية.

المحور الثالث: مدى استجابة فواعل الحوكمة المتعددة المستويات للأجندة الحضرية

وتحديات التفعيل.

أولا: مدى استجابة فواعل الحوكمة المتعددة المستويات للأجندة الحضرية.

ثانيا: تحديات تفعيل الأجندة الحضرية وفقا للحوكمة المتعددة المستويات.

خاتمة.

**المحور الأول: الحدود الإيتمو- معرفية للحوكمة المتعددة المستويات**

**أولا- الخطاب المعرفي بشأن الحوكمة المتعددة المستويات ومدى الاعتراف**

**الأكاديمي بالمفهوم:**

إن محاولات تعريف الحوكمة المتعددة المستويات تصطدم بإشكالية البحث في

التأصيل المعرفي لمصطلح الحوكمة أولا، قبل مواصلة فحص مجموعة التعاريف

المتعددة والمتداخلة للحوكمة المتعددة المستويات لمحاولة التوصل إلى تأصيل مفاهيمي بارز على السطح.

لقد قدم جيمس روزنو (James N. Rosenau) الذي كتب مقالا بعنوان: "الحوكمة في القرن الحادي والعشرين Governance in the Twenty-first Century" تأصيلا جذريا معرفيا للحوكمة إذ يرى أنها مشتقة من المصطلح اليوناني "kybenan" ومصطلح "kybernetes" الذي يعني "التوجيه" و"الريان" على التوالي، أي أن الحوكمة عملية يتم بموجبها لمنظمة أو مجتمع توجيه نفسه وفق منطلقات وتوجهات واضحة، تضيء العقلانية والرشادة<sup>(1)</sup>.

كما أن مصطلح الحوكمة المتعدّد المستويات انبثق من دراسة أجراها الأكاديمي البريطاني غاري ماركس بشأن الجوانب العملية لعمليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وتطوير السياسات سنة 1993، إذ قام ماركس بتقديم طرق تسيير جديدة للمؤسسات العامة (سواء كانت هذه المؤسسات على المستوى الأوروبي أو الوطني أو الإقليمي أو المحلي بطريقة تتوافق مع تصرفات جميع الجهات الفاعلة (العامة والخاصة) من أجل المشاركة في القضايا العابرة للحدود أو المحلية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي<sup>(2)</sup>.

تفهم الحوكمة المتعددة المستويات باعتبارها نظاما لاتخاذ القرارات من أجل تحديد وتنفيذ السياسات العامة التي تتجهها علاقة تعاونية تكون إما (رأسية) بين مختلف مستويات الحوكمة، بما في ذلك المستويات الوطنية أو الاتحادية أو الإقليمية أو المحلية (أو الأفقية) ضمن نفس المستوى، مثلا بين الوزارات أو بين الحكومات المحلية أو الاثنتين معا، وتشمل أيضا الشراكة مع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. ولكي تكون الحوكمة المتعددة المستويات فعالة، ينبغي أن تكون متجذرة في مبدأ التبعية، واحترام الاستقلالية المحلية، وأن تنشئ آليات للثقة والحوار المنظم<sup>(3)</sup>.

عادة ما يُنظر للحوكمة المتعددة المستويات على أنها تشبه ماتريوشكا Matryoshka\* بحيث أن عملية صنع القرار فيها تكون بدعم من عدد محدود من السلطات على كل مستوى إقليمي (وطني، إقليمي/متروبوليتان، محلي)، فهي "لغز



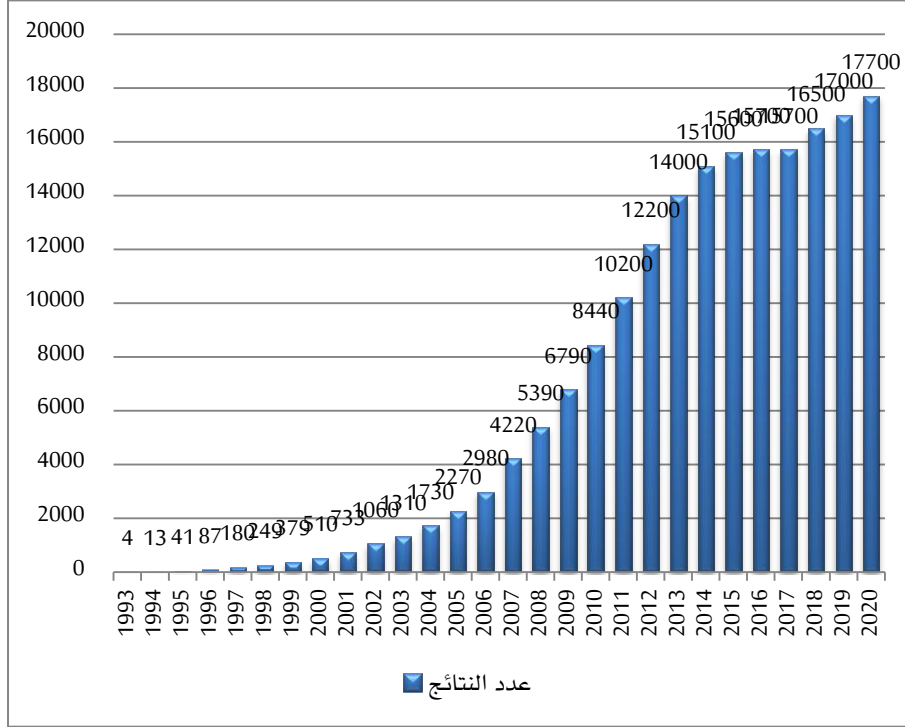
يتكون من العديد من القطع المحددة وظيفياً ، كل منها يقدم خدمات أو حل المشكلات".<sup>(4)</sup>

تعتبر الحوكمة المتعددة المستويات عن مشاركة العديد من الأنواع المختلفة من الجهات الفاعلة (العامة / الخاصة) في وضع وتنفيذ السياسات من خلال كل من الوسائل الرسمية وغير الرسمية عبر العديد من المستويات العمودية<sup>(5)</sup>.

يمكن القول أن الحوكمة المتعددة المستويات تعبر عن ذلك التعقيد المتزامن لتفاعل العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية (المستوى الأفقي) عبر مستويات متعددة عالمياً وإقليمياً ووطنياً ومحلياً وحضرياً (المستوى العمودي)، وذلك من أجل التعامل مع العديد من القضايا المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيئية...

- مدى الاعتراف بالحوكمة المتعددة المستويات أكاديمياً: إن قواعد البيانات العلمية الأكاديمية المتخصصة تمكن الباحثين من إمكانية معرفة عدد الاستخدامات العلمية للمصطلحات الأكاديمية المتداولة في سياقات مختلفة والمتضمنة في عناوين الدراسات والأبحاث، ومن أجل معرفة نسبة الاعتراف الأكاديمي الذي يحظى به مفهوم الحوكمة المتعددة المستويات قمنا بدراسة كمية إحصائية\* بالاستعانة بالباحث العلمي "Google Shcolar" وذلك بالبحث عن عدد الدراسات الأكاديمية المستخدمة لمصطلح الحوكمة المتعددة المستويات "Multilevel governance" منذ سنة 1993 إلى غاية سنة 2020، إذ يمكن صياغة أو ترجمة نتائج البحث عن عدد الدراسات التي تناولت في أبحاثها مصطلح "الحوكمة المتعددة المستويات" من خلال المخطط البياني التالي:

**شكل رقم (1):** عدد الدراسات الأكاديمية المستخدمة لمصطلح "الحكومة المتعددة المستويات" "Multilevel governance".



**المصدر:** من إعداد الباحث .

يتبين من خلال المخطط أنه يوجد ارتفاع مطرد في عدد الدراسات التي استخدمت مصطلح الحكومة المتعددة المستويات "Multilevel governance" بحيث أن عدد النتائج هو 4 سنة 1993، و 510 نتيجة سنة 2000، و 2270 نتيجة سنة 2005، ليرتفع إلى 8440 نتيجة سنة 2010، و 15600 نتيجة سنة 2015، ثم يرتفع أكثر سنة 2020 ليصل إلى ما يقارب 17700 نتيجة، لكن تجدر الإشارة إلى أننا ركزنا في بحثنا على النتائج دون تضمين المراجع Witout Includ Citations .

#### **ثانيا- ابيتمولوجية الحكومة المتعددة المستويات وبزوغ ميثاقها الأوروبي:**

إن الانبثاق الإبيتمولوجي للحكومة المتعددة المستويات MLG يستند لعدة أسباب تتمثل في الآتي:



- الملاحظة والتقدير للدور المتراجع باطراد للدولة القومية التي يُنظر إليها على أنها المصدر الوحيد للسيادة وصنع القرار.

- تزامن تداعيات العولمة مع مساعي الإصلاح الإداري المحلي.

- تسريع عمليات التكامل خاصة في أوروبا وظهور فواعل غير دولاتية.

- تقديم امتيازات من طرف الاتحاد الأوروبي بصفته فاعلاً سياسياً صلاحيات للحكومات الوطنية وتشجيع الحوكمة في المستويات المحلية على بناء علاقات مباشرة مع المؤسسات على المستوى الأوروبي<sup>(6)</sup>.

**1- ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات في أوروبا:** يسلط الميثاق الضوء على الأجندة 14 (12) تضمنها الميثاق و2 تم استحداثهما) وهي كالاتي: جودة الهواء، الإسكان، دمج المهاجرين واللاجئين، الفقر الحضري، الاقتصاد الدائري، الوظائف والمهارات المحلية في الاقتصاد، التكيف مع المناخ، التحول الطاقوي، الاستخدام للأراضي، التنقل الحضري، التحول الرقمي، المشتريات العامة، الأمن في الفضاءات العامة، الثقافة والتراث الثقافي<sup>(7)</sup>.

اعترف رؤساء الدول أو الحكومات بأهمية الحوكمة متعددة المستويات في إعلان برلين في 25 مارس 2007 الذي تضمن الآتي: "هناك العديد من الأهداف التي لا يمكننا تحقيقها بمفردنا، ولكن فقط من خلال وجود مهام مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وأقاليمها والسلطات المحلية"، حيث يوجد داخل الاتحاد الأوروبي حوالي 95000 سلطة محلية حضرية وإقليمية. إذ تطبق هذه السلطات حوالي 70٪ من تشريعات الاتحاد الأوروبي<sup>(8)</sup>.

يُعتبر ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات أن الحوكمة هي أحد المفاتيح الرئيسية لنجاح عملية التكامل الأوروبي بحيث تجعل أوروبا قوية، ومؤسساتها شرعية، وسياساتها فعالة، وتشعر مواطنيها بالمشاركة لكون أسلوب الحوكمة فيها يضمن التعاون بين مختلف المستويات، من أجل تلبية الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي ومواجهة التحديات العالمية<sup>(9)</sup>.



2- أهداف ميثاق الحوكمة متعددة المستويات: إرسال رسالة سياسية بحيث يمكن أن يكون ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات بياناً يدل على الإرادة القوية للفواعل الرسمية وغير الرسمية في جميع أنحاء أوروبا ليصبحوا شركاء كاملين.

- تحقيق المشاركة والتعاون والانفتاح والشفافية والشمول وتطوير تماسك السياسات، وكلها شروط أساسية لضمان نجاح السياسات العامة لمصلحة المواطنين.

- تطبيق الميثاق يعني تطوير مقاربة صنع السياسات من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل عند وضع الاستراتيجيات والسياسات الأوروبية وتنفيذها وتقييمها.

- توفير استشارات فعالة قبل إعداد أي مبادرة ذات تأثير إقليمي وحضري، سيما تكريس حوار ممنهج مع لجنة المناطق والسلطات المحلية والإقليمية واتصالات لامركزية واسعة النطاق<sup>(10)</sup>.

كما تجدر الإشارة أن ميثاق الحوكمة متعددة المستويات ساهم في عدة برامج مثل برنامج إطار مالي جديد متعدد السنوات 2014-2020 Multiannual Financial Framework 2014-2020، فضلاً على اعتماد حزمة سياسة التماسك Cohesion Policy 2014-2020، والتي وفرت إدراكاً أفضل لأهمية المستوى دون الوطني لتنفيذ السياسة، بما في ذلك مساعي تكريس الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي التي تمثل الشرط المهم في هذا البحث<sup>(11)</sup>.

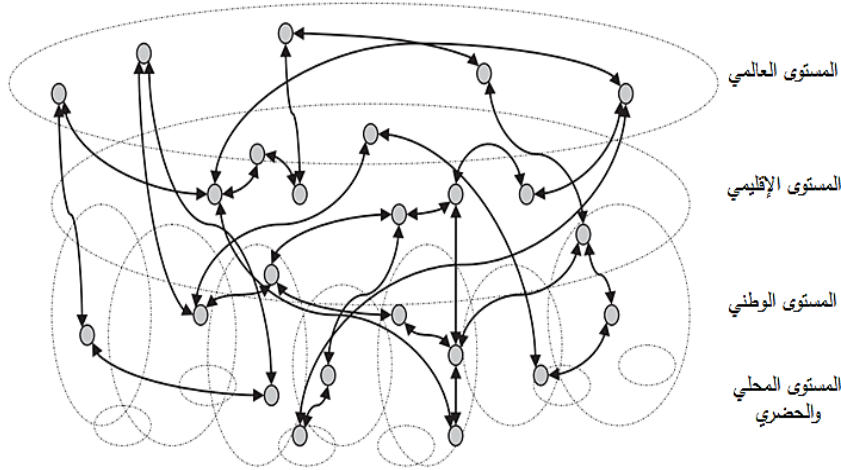
### ثالثاً- ضبط المستويات الأفقية والعمودية للحوكمة:

تركز الحوكمة متعددة المستويات في المقام الأول على التفاعل بين ثلاث مستويات: دون الوطنية (التي يمكن أن تشمل السلطات المحلية)، والوطنية، وفوق الوطنية<sup>(12)</sup>.

إن طبيعة التفاعلات الحاصلة في الحوكمة المتعددة المستويات عمودياً، بما تتضمن المستوى العالمي والمستوى الإقليمي والمستوى الوطني والمستوى المحلي / الحضري، وتكون بين مجموعة تشمل العديد من الشبكات السياسية المتنوعة بين الفواعل الحكومية والفواعل غير الحكومية عبر المستويات الأفقية، وقد تشمل الدول والأفراد والمؤسسات، وكذا الفواعل العامة والخاصة، المحلية والإقليمية، الوطنية وعبر الوطنية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



شكل رقم (2): يوضح الحكومة متعددة المستويات وطبيعة التفاعلات الحاصلة من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي والحضري.



**Source:** Caspar Floris van den Berg, The Virtues and Vices of Multi-Level Governance from a Liberal Perspective, In: Charlotte Lockfeer-Maas, Balancing competences: member states in Brussels and Brussels in the member states, European Liberal Forum, Belgium, 2015, P43.

- لا يوجد فاعل منفرد، عام أو خاص، لديه كل المعرفة والمعلومات المطلوبة لحل المشكلات المعقدة والديناميكية والمتنوعة:

- لا يوجد فاعل لديه نظرة عامة كافية لتطبيق أدوات معينة فعالة؛

- لا يوجد أي فاعل لديه القدرة على اتخاذ الإجراءات الكافية<sup>(13)</sup>.

فالحكومات الوطنية، على وجه الخصوص فقدت السلطة، فمن الأعلى يتم تقييد سلطاتها السيادية من قبل المنظمات الدولية، أو تلك التي تتجاوز الحدود الوطنية مثل الاتحاد الأوروبي (EU). ومن الأسفل تم نقل المهام إلى الحكومات ذات المستوى الأدنى أو على الأقل يوجد تحكم في السياسات على المستوى دون الوطني<sup>(14)</sup>.

## المحور الثاني: ميثاق أمستردام وانبثاق الأجندة الحضرية الأوروبية

### أولاً- الاجتماع التأسيسي لميثاق أمستردام:

بدأت المشاورات حول مسودة ميثاق أمستردام في أوائل عام 2016، وشملت العملية الأطراف التالية: الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية EESC ومجلس البلديات والأقاليم الأوروبية CEMR واللجنة الأوروبية للمناطق COR وبنك الإستثمار الأوروبي EIB وشبكة المعرفة الحضرية الأوروبية EUKN وشبكة المدن الأوروبية EUROCITIES، برنامج إيربا أكت URBACT وشبكة المراقبة الأوروبية للتنمية والتماصك الإقليميين ESPON.<sup>(15)</sup>

وتم تبني ميثاق أمستردام في 30 ماي 2016 خلال الاجتماع غير الرسمي لوزراء الاتحاد الأوروبي المسؤولين عن التنمية الحضرية (الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي). ميثاق أمستردام) وهو وثيقة سياسية وعبارة عن خارطة للسياسة الحضرية الأوروبية إذ يتضمن الأهداف والأولويات المواضيعية والإجراءات التفعيلية، كما يخلق ميثاق أمستردام نموذجاً جديداً للتعاون متعدد المستويات والأبعاد أوروبا إذ يهدف إلى تعزيز البعد الحضري في سياسات الاتحاد الأوروبي، حيث تم تنسيق الإجراءات المتخذة في إطار الأجندة الحضرية من خلال اجتماع المديرية العامة بشأن المسائل الحضرية، والهدف من ذلك هو ضمان الشفافية وفعالية الإجراءات، ورصد التقدم، وضمان توفير التغذية الرجعية بشأن خطط العمل والشراكات، فضلا عن إعداد المبادئ التوجيهية لتطوير الأجندة الحضرية في المستقبل، وتقييم الأولويات المواضيعية<sup>(16)</sup>.

ويقر الميثاق أن الأجندة الحضرية ستكسر من خلال عدة شراكات يتم إنشاؤها على أساس طوعي وفق النهج المتعدد المستويات والأبعاد، ومن أجل تحقيق ذلك سيتم تقسيم الأجندة الحضرية وفقا لشراكات متعددة تكون مهمتها إعداد وتنفيذ خطة عمل في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات -راجع الجدول رقم 1-<sup>(17)</sup>.

### ثانياً- المضامين التفصيلية للأجندة الحضرية وتعدد الفواعل المشاركة فعليا:

وفقا للأجندة 14 السالفة الذكر يمكن ضبط مسعى كل هدف على حدٍ، فضلا عن ذكر الفواعل المختلفة التي تنشط على مستويات متعددة سواء كانت على مستوى الإقليم الأوروبي أو الوطني أو المحلي والحضري، وسواء كانت ذات طابع رسمي أو غير



رسمي، حيث يؤدي تبيان هذه الفواعل إلى الانتقال من الجانب المعرفي المجرد لفواعل الحوكمة المتعددة المستويات إلى الطابع التكريسي والممارسة الفعلية لهذه الأخيرة، ويمكن إبراز هذه الأجندة والفواعل المشاركة كآتي:

**1- جودة الهواء Air Quality:** السعي إلى تحقيق أنظمة وسياسات تضمن جودة الهواء، إذ سيغطي هذا الجوانب التشريعية والتقنية من أجل التعامل مع مجموعة واسعة من المصادر الملوثة مثل السيارات والصناعات والأنشطة الزراعية ... إلخ.<sup>(18)</sup> الشراكة شملت من أجل تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: هولندا (عضو منسق)، كرواتيا، جمهورية التشيك، بولندا، بالإضافة إلى عدة مدن هي: كونستانتا، هلسنكي، لندن، ميلانو، أوترخت، فضلا عن وجود شركاء آخرين مثل: المفوضية الأوروبية، شبكة المدن الأوروبية، برنامج URBACT، اتحاد الهواء النظيف لمنطقة الرور Ruhr Area، تحالف الصحة والبيئة HEAL..<sup>(19)</sup>

**2- الإسكان Housing:** السعي لتوفير سكن ذو جودة في أوروبا، إذ تم التركيز على الإسكان العام القابل للتظيم وسبل مساعدة الدولة وسياسة الإسكان العامة<sup>(20)</sup>. وشملت الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: سلوفاكيا (عضو منسق)، لاتفيا، لوكسمبورغ، هولندا، سلوفينيا، بالإضافة إلى عدة مدن هي: فيينا، لشبونة، بوزنان، ريفا، تحالف المدن الاسكتلندية، فضلا على وجود شركاء آخرين مثل: المفوضية الأوروبية، بنك الاستثمار الأوروبي، شبكة المدن الأوروبية EUROCITIES، برنامج URBACT، مؤئل الاتحاد Union Habitat\*، إسكان أوروبا Housing Europe، الاتحاد الدولي للمستأجرين International Union of Tenants<sup>(21)</sup>.

**3- دمج المهاجرين واللاجئين Inclusion of Migrants and Refugees:** العمل على دمج المهاجرين واللاجئين القادمين من خارج الاتحاد الأوروبي على أساس الرغبة والقدرة على الاندماج في المجتمعات المحلية، ويشمل: الإسكان، والتكامل الثقافي، وتوفير الخدمات العامة، والإندماج الاجتماعي، والتعليم...<sup>(22)</sup>.

وشملت الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: الدنمارك، اليونان، إيطاليا، البرتغال، بالإضافة إلى عدة مدن هي: أمستردام، أثينا، برشلونة،

برلين، هلسنكي، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي: المفوضية الأوروبية، مجلس بنك التنمية الأوروبي (CEB)، مجلس البلديات والأقاليم الأوروبية (CEMR)، شبكة المدن الأوروبية EUROCITIES، اللجنة الأوروبية للمناطق، المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين (ECRE)، بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، مجموعة سياسة الهجرة Migration Policy Group، برنامج URBACT<sup>(23)</sup>.

**4- الفقر الحضري:** السعي لتحسين حياة الناس الفقراء أو المعرضين لخطر الفقر في الأحياء المحرومة في أوروبا، إذ قدمت حلول مصممة ومطبقة بنهج متكامل كالآتي:

- الحلول المستندة إلى المكان: التجديد الحضري للأحياء المحرومة.
- الحلول القائمة على الناس: التكافل والتكامل الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في الأحياء<sup>(24)</sup>.

وشملت الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: بلجيكا (عضو منسق)، فرنسا (عضو منسق)، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، بالإضافة إلى عدة مدن هي: برمنغهام، داوغافبيلس Daugavpils، كيراتسيني - درابيتسونو Keratsini-Drapetsona، كورتريك Kortrijk، ليل، وودج Łódź، تيميشوارا Timișoara، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي: المفوضية الأوروبية، يوروتشيلد Eurochild، شبكة المدن الأوروبية EUROCITIES، الشبكة الأوروبية لمكافحة الفقر، الفيدرالية الأوروبية للمنظمات الوطنية العاملة مع المشردين (FEANTSA)، موئل الأمم المتحدة، برنامج URBACT<sup>(25)</sup>.

**5- الاقتصاد الدائري:** السعي لزيادة إعادة استخدام، وإعادة تدوير المواد والمنتجات لتعزيز التنمية الحضرية وفرص العمل، حيث أن التدابير الإقتصادية الدائري وتدوير النفايات (تحويل النفايات إلى مورد) تؤدي إلى زيادة إنتاج الموارد بنسبة 30% بحلول عام 2030، فضلا عن تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تقريباً<sup>(26)</sup>.

وشملت الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: فنلندا، بولندا، سلوفينيا، اليونان، بالإضافة إلى عدة مدن هي: أوسلو، الإقليم الفلامندي Flemish Region، كاوناكس Kaunas، بورتو، براتو، لاهاي، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي: المفوضية الأوروبية، مجلس البلديات والأقاليم الأوروبية



(CEMR)، شبكة المدن الأوروبية، بنك الاستثمار الأوروبي، برنامج URBACT، رابطة المدن والأقاليم لإدارة المستدامة للموارد Association of Cities and Regions for sustainable Resource Management<sup>(27)</sup>.

#### 6- الوظائف والمهارات المحلية في الاقتصاد: السعي لتعزيز المدن من خلال التوظيف

الشامل وخفض نسبة البطالة إذ تم التركيز على:

- جلب المشاريع ودعمها.
- إنشاء مؤسسات جديدة.
- الإنتاج والاستهلاك المحلي.
- ضمان تلبية المهارات للاحتياجات<sup>(28)</sup>.

وشملت الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: رومانيا (عضو منسق)، إيطاليا، اليونان، بالإضافة إلى عدة مدن هي: يلغافا Jelgava، روتردام، برلين، غنت، كيلسي، ميشكولتس Miskolc، بورتو، تورينو، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي: المفوضية الأوروبية، مجلس البلديات والمناطق الأوروبية، شبكة المدن الأوروبية، بنك الاستثمار الأوروبي، برنامج URBACT<sup>(29)</sup>.

#### 7- التكيف مع المناخ (بما في ذلك حلول البنية التحتية الخضراء): وذلك بالسعي إلى

التعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أو تقليل الضرر الذي يمكن أن يسببه للمناطق الحضرية، إذ تم التركيز على: تقييم مخاطر تغير المناخ، واختيار وضبط إجراءات التكيف، تنفيذ الإجراءات، المراقبة والتقييم) فضلا على دعم الحكومة المتعددة المستويات<sup>(30)</sup>.

وشملت الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: بلغاريا، وهنغاريا، وفرنسا، وبولندا، بالإضافة إلى عدة مدن هي: مدينة جنوة، غلاسكو، لولي Loulé، بوتنسا Potenza، مقاطعة برشلونة، سفنتو جيورجي Sfantu Gheorghe، تروندهايم Trondheim، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي: المفوضية الأوروبية، ميثاق رؤساء البلديات Covenant of Mayors، شبكة المدن الأوروبية، بنك الاستثمار الأوروبي، برنامج URBACT<sup>(31)</sup>.

**8- التحول الطاقي Energy Transition**: السعي لأن يكون هناك تغيير هيكلي طويل المدى بإنشاء أنظمة طاقة أكثر ذكاءً وتكاملاً واستدامة، تكون آمنة ومرنة وبأسعار معقولة، إذ انصب التركيز على: تحسين كفاءة الطاقة (في المباني أيضاً)، وتعزيز النهج المبتكرة لإمدادات الطاقة، وزيادة الإنتاج المحلي للطاقة المتجددة.<sup>(32)</sup>

وقد شملت الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: فرنسا وألمانيا، بالإضافة إلى عدة مدن هي: غدانسك Gdańsk، لندن، روسيلاريه Roeselare، غوتبرغ Gothenburg، خرونينغ Groningen، نافارا ناسوفينسا Navarra Nasuvinsa، تيلبورغ Tilburg، أوديني Udine، فاسا Vaasa، وارسو، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي: المفوضية الأوروبية، مجلس البلديات والأقاليم الأوروبية، سيلسيوس- المدن الذكية Celcius - Smart Cities، جمعية مدن الطاقة Energy Cities، شبكة Euroheat & Power، بنك الاستثمار الأوروبي، شبكة المدن الأوروبية، الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، بالإضافة إلى عضو ملاحظ: برنامج URBACT<sup>(33)</sup>.

**9- الاستخدام المستدام للأراضي Sustainable Land Use**: السعي لضمان أن التغييرات في المناطق الحضرية (النمو والتخلص والتجديد) تتماشى مع احترام البيئة وتحسين نوعية الحياة، إذ تم التركيز على: الاستخدام المستدام للأراضي، تقليص الزحف العمراني وتكريس التنمية الحضرية المستدامة في أوروبا، وضع حلول تراعي البيئة في المناطق الحضرية.<sup>(34)</sup>

وشملت الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: بولندا (عضو منسق)، قبرص، ليتوانيا، لوكسمبورغ، البرتغال، سلوفينيا، بالإضافة إلى عدة مدن هي: بولونيا Bologna (بايطاليا)، أنتويرب Antwerp، كورك Cork، ليل، ستافنغر Stavanger، شتوتغارت، زغرب، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي: المفوضية الأوروبية، الحكومات المحلية من أجل الإستدامة ICLEI، بنك الاستثمار الأوروبي، INCASÒL، شبكة المدن الأوروبية.<sup>(35)</sup>



**10- التنقل الحضري Urban mobility:** السعي إلى أن يكون التنقل الحضري مستداماً وذكياً، إذ تم التركيز على: النقل العام، والتنقل الناعم (المشي، وركوب الدراجات، والمساحة العامة) وإمكانية الوصول (للمعوقين والمسنين والأطفال الصغار) ووسائل النقل الإلكترونية ذات الاتصال الداخلي (المحلي) والخارجي (الإقليمي).<sup>(36)</sup> والشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: جمهورية التشيك (عضو منسق)، قبرص، فنلندا، رومانيا، سلوفينيا، بالإضافة إلى عدة مدن هي: كارلسروه Karlsruhe (منسق)، باري، بيلفيلد، بورغاس، غدينيا، مالمو، نايميخن، توريس فيدراس (البرتغال)، أولم Ulm، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي: المفوضية الأوروبية، مجلس البلديات والمناطق الأوروبية، شبكة المدن الأوروبية، بنك الاستثمار الأوروبي، الرابطة الأوروبية لراكبي الدرجات، الشرطة، الرابطة الدولية للنقل العام، جمعية Walk21<sup>(37)</sup>.

**11- التحول الرقمي Digital Transition:** السعي إلى توفير خدمات عامة أفضل للمواطنين، ودعم المدن الأوروبية في استغلال إمكانات الرقمنة، سينصب التركيز على: تكريس الحكومات الإلكترونية، والاستخدام الأفضل للبيانات المفتوحة والخدمات الرقمية، وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة الرقمية من طرف المواطنين من ذوي الإعاقة والمسنين أيضاً.<sup>(38)</sup> وشملت الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: إستونيا (عضو منسق)، كرواتيا، ألمانيا، المجر، رومانيا، بالإضافة إلى عدة مدن هي: أولو، صوفيا، آيندهوفن، هامبورغ، هلسينغبورغ، ليون، روما، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي: المفوضية الأوروبية، لجنة المناطق، شبكة المدن الأوروبية، مجلس البلديات والأقاليم الأوروبية (CEMR)<sup>(39)</sup>.

**12- المشتريات العامة Public Procurement:** السعي لخلق الفرصة للمدن والدول الأعضاء للعمل بشكل وثيق مع المؤسسات الأوروبية والمنظمات الخبيرة بالمشتريات العامة من أجل دعم الابتكار والاستدامة وحل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية<sup>(40)</sup>.



وشملت الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: إيطاليا، الجمهورية التشيكية، سكوتلندا، بالإضافة إلى عدة مدن هي: هارلم، جابروفو، لارفيك، نانت، بريستون، فاندا، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي: المفوضية الأوروبية، المركز الأوروبي لأصحاب العمل والمؤسسات المؤيد للخدمات العامة والخدمات ذات الاهتمام العام، شبكة المدن الأوروبية، مجلس البلديات والأقاليم الأوروبية (CEMR)، برنامج URBACT، المركز الأوروبي لأصحاب العمل والمؤسسات CEEP، مركز الكفاءة القائم على الشبكة للمشتريات العامة المستدامة والمبتكرة KEINO، ومشروع Procure 2 Innovate<sup>(41)</sup>.

#### 13- الأمن في الفضاءات العامة Security in Public Spaces: السعي لجعل

المدن الأوروبية أكثر أماناً، والحد من مخاوف المواطنين من التهديدات الأمنية، من خلال تحديد وحل التوترات المحتملة، وتكريس تدابير الأمن والسلامة في الأماكن العامة وحماية الحريات<sup>(42)</sup>.

وقد شارك في تحقيق هذا الهدف الدول الأعضاء التالية: كرواتيا، الجمهورية التشيكية، بالإضافة إلى عدة مدن هي: مدريد، نيس، بروكسل، هلسنكي، ليل، ميكلين، توسكانا، ريغا، تورون، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي: المنتدى الأوروبي للأمن الحضري، شبكة المدن الأوروبية، المفوضية الأوروبية، بنك الاستثمار الأوروبي، بالإضافة إلى عضوين ملاحظين: ممثّل الأمم المتحدة، وبرنامج URBACT<sup>(43)</sup>.

#### 14- الثقافة والتراث الثقافي Culture/Cultural Heritage: السعي لتمويل

المشاريع الثقافية والحفاظ على التراث، وبناء الهوية، والبيئة، وتنمية السياحة، بالتركيز على تعبئة المواطنين بأهمية التراث الثقافي والسلع المشتركة<sup>(44)</sup>.

وقد شملت الشراكة من أجل هذا الهدف الدول التالية: ألمانيا، إيطاليا، قبرص، فرنسا، اليونان، إسبانيا، بالإضافة إلى عدة مدن هي: ألبا يوليا، برلين، بوردو، إسبو، فلورنسا، جورمالا، كاتوفيتشي، كازانلاك، مورسيا، ناجيكانيزا، أوييدا، فضلا على مشاركة فواعل أخرى هي: المفوضية الأوروبية، لجنة المناطق الأوروبية،



بنك الإستثمار الأوروبي، الفيدرالية الهولندية للتراث الثقايفي للمدن، شبكة المدن الأوروبية، الحكومات المحلية من أجل الإستدامة ICLEI، برنامج URBACT<sup>(45)</sup>.

### ثالثاً- الأهداف المبتغى تحقيقها من الأجندة الحضرية:

- تهدف الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الإمكانيات والمساهمة الكاملة للمناطق الحضرية في تحقيق أهداف الاتحاد والأولويات الوطنية ذات الصلة مع الاحترام الكامل لمبادئ التفويض والكفاءة والتناسب.

- تسعى الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي إلى تأسيس نهج متكامل ومنسق أكثر فاعلية لسياسات وتشريعات الاتحاد الأوروبي مع تأثير محتمل على المناطق الحضرية وأيضاً للمساهمة في التماسك الإقليمي.

- تعمل الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي على إشراك السلطات الحضرية في تصميم السياسات، وتعبئة السلطات الحضرية لتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي، وتعزيز البعد الحضري في هذه السياسات من خلال السعي للتغلب على العقبات غير الضرورية في سياسة الاتحاد الأوروبي، كما تهدف الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي إلى تمكين السلطات الحضرية من العمل بطريقة أكثر منهجية وتماسكاً نحو تحقيق الأهداف الشاملة لجعل سياسة الاتحاد الأوروبي أكثر مواءمة للمناطق الحضرية من حيث التفعيل والفاعلية.

- لن تنشئ الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي مصادر تمويل جديدة للاتحاد الأوروبي، ولا تتحمل العبء الإداري غير الضروري، ولن تؤثر على التوزيع الحالي للكفاءات القانونية وهياكل العمل وصنع القرار الحالية، ولن تنقل الاختصاصات إلى مستوى الاتحاد الأوروبي (وفقاً للمادة 4 و5 من معاهدة الاتحاد الأوروبي<sup>(46)</sup>).

### المحور الثالث: مدى استجابة فواعل الحوكمة المتعددة المستويات للأجندة

#### الحضرية وتحديات التفعيل

#### أولاً- مدى استجابة فواعل الحوكمة المتعددة المستويات للأجندة الحضرية:

إن تحقيق الأجندة الحضرية عرف تواتراً منسقاً ومقسماً إلى أربعة موجات، وكل موجة تتضمن أجندة معينة، حيث يمكن إدراك مدى استجابة فواعل الحوكمة

المتعددة المستويات لنداءات الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي من خلال سياقات كمية تقاس من خلالها عدد الشراكات كما هو موضح في الجدول التالي:  
**جدول رقم (1): مدى استجابة فواعل الحوكمة متعددة المستويات للأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي خلال الموجات الأربعة.**

المجموع	المنظمات وأصحاب المصالح والقطاع الخاص	السلطات الحضرية	الدول الأعضاء	مؤسسات الإتحاد الأوروبي	الشراكات المواضيعية	الموجات
21	3	6	4	8	جودة الهواء	الموجة الأولى:
21	6	5	4	6	دمج المهاجرين واللاجئين	أمستردام
19	5	8	4	2	الفقر الحضري	Amsterdam
22	5	6	6	5	الإسكان	
20	4	7	4	5	الإقتصاد الدائري	
20	3	7	7	3	التحول الرقمي	الموجة الثانية:
18	3	8	4	3	الوظائف ومهارات الإقتصاد المحلي	براتيسلافا
19	5	8	4	2	التنقل الحضري	Bratislava
17	6	5	2	4	التكيف مع المناخ	
25	7	11	2	5	التحول الطاقوي	
16	5	7	2	2	الابتكار والمسؤولية العامة في الاستهلاك	الموجة الثالثة:
27	5	9	7	6	الاستخدام المستدام للأراضي	مالطا
37	5	15	6	11	الثقافة / التراث الثقافي	Malta
23	3	12	2	6	الأمن في الفضاءات العامة	الموجة الرابعة:
311	68	115	60	68		فيينا
	22%	37%	19%	22%		Vienna
						المجموع الكلي
						%

**Source:** European Commission, Assessment Study of the Urban Agenda for the European Union (UAEU) Final Report



November 2019, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2020, P25

يوضح الجدول عدد الفواعل المشاركة لكل شراكة، حيث يمكن أن نستشف مما سبق أن أكبر مشاركة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي تتمثل في شراكة الثقافة والتراث الثقافي، بيد أن أكبر مشاركة للدول الأعضاء كان في شراكة التحول الرقمي وكذا شراكة الاستخدام المستدام للأراضي، بينما أكبر مشاركة للسلطات الحضرية كان في شراكة الثقافة والتراث الثقافي، في حين أن أكبر مشاركة لفواعل المنظمات وأصحاب المصالح والقطاع الخاص كان في شراكة التحول الطاقوي.

يبدو أنه لا يوجد نمط واضح بين موجات الشراكة المختلفة من حيث زيادة أو نقصان المشاركة لأنها تعتبر أمر طوعي، إذ تعد المشاركة في شراكات الموجة 4 أعلى نسبياً مما كانت عليه في السابق، حيث حققت شراكة الثقافة والتراث الثقافي عدداً قياسياً من الفواعل المشاركة، والبالغ عددها 37 فاعلاً<sup>(47)</sup>.

إن الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي تعتبر سلسلة من الشراكات المواضيعية، يتألف كل منها من حوالي 15-20 فاعلاً يمثلون مختلف المستويات الحكومية وأصحاب المصالح بحيث تم تضمينها في 14 هدفاً يتم تحقيقها من خلال 4 موجات<sup>(48)</sup>. إن الاستجابة لشراكات الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي باعتبارها أحد عناصر سياسة الاتحاد الأوروبي المعاصرة أدت إلى بروز بحوث تركز على العلاقات الجديدة بين مختلف فواعل الحوكمة المتعددة المستويات في الاتحاد الأوروبي فضلاً عن تفسير القضية الحضرية الأوروبية، لأن الأجندة الحضرية تدعم هذه الشراكات الجديدة متعددة المستويات<sup>(49)</sup>.

#### ثانياً- تحديات تفعيل الأجندة الحضرية وفقاً للحوكمة المتعددة المستويات:

واحدة من التحديات الرئيسية التي واجهت تفعيل الأجندة الحضرية وفقاً للحوكمة المتعددة المستويات هي أن الفواعل المعنية مختلفة القدرات والرغبات، إذا تم تفسير الشراكة أنها عملية تجري على المدى المتوسط أو البعيد، كما يمكن دمج هذه الفواعل في العملية ببطء، أي خطوة بخطوة، وتتكيف كل خطوة مع قدراتها واستعدادها<sup>(50)</sup>.



بالرغم من صدور ميثاق أمستردام الذي يتضمن الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي، إلا أنه يعتبر خارطة طريق فقط ولا تحمل الصبغة الإلزامية للدول الأعضاء أو المدن والأقاليم الأوروبية، وهذا ما حال دون استجابة كل الأقاليم الحضرية لتكريس هذه الأجندة على أرض الواقع<sup>(51)</sup>.

كما أن الحوكمة المتعددة المستويات انتقدت من طرف بعض الباحثين على غرار بول ستابز PAUL STUBBS إذ يرى أنها تتميز بثلاثة أبعاد من القصور: هي بمثابة مفهوم معياري سابق لأوانه، نمذجة مجردة، تعددية ليبرالية متجددة:

**1- مفهوم معياري سابق لأوانه:** أي أنه لا يوجد اتفاق حول كيفية تنظيم الحوكمة المتعددة المستويات إذ يبدو أن الكثير من الباحثين يتقبلونها دون أي انتقاد على افتراض أن الحوكمة أصبحت – أو يجب أن تكون- متعددة المستويات<sup>(52)</sup>.

**2- نمذجة مجردة:** مشكلة الحوكمة المتعددة المستويات أنها نموذج مجرد يصعب تعميمه في أدبيات العلوم السياسية، مما يجعل الباحثين يتعاملون معها بمحدودية من حيث التطبيق الاستمولوجي والمنهجي كما يرى المؤلفون الذين يركزون على التعقيد أن نمو الأشكال الهجينة للحوكمة يبرز في فكرة روزنو Rosenau عن "التشمرل"، إذ أن هذه المفاهيم المرتبطة بالحوكمة متعددة المستويات هي في سياق "تمدد المفاهيم conceptual stretching" وليس "سفر المفاهيم conceptual travelling" لأنها نمذجة صارمة كثيرا ما يتم ربطها بالاتحاد الأوروبي<sup>(53)</sup>.

**3- تعددية ليبرالية متجددة:** تعتبر الحوكمة المتعددة المستويات شكل من أشكال التجديد في مفاهيم "الليبرالية الجديدة"، إذ يتم تجاهل الكثير من المشكلات التي تشوبها، بما في ذلك تجاهل الطرق المعقدة التي يتم بها توزيع السلطة وأشكال الضغط من الأعلى إلى الأسفل<sup>(54)</sup>.

من بين التحديات الأخرى ظهور بعض التصدعات في الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في البريكسيت الذي حصل بموجب تنظيم استفتاء شعبي بتاريخ 23 جوان 2016، وبعد فرز الأصوات أعلن عن انتصار معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد أن صوت 52 % لصالح الانفصال فيما صوت 48 % لبقاء بريطانيا مع الاتحاد



الأوروبي<sup>(55)</sup>، حيث غادرت بريطانيا رسمياً في 31 جانفي 2020 لتبدأ فترة انتقالية مدتها 11 شهراً<sup>(56)</sup>.

تعتبر أيضاً جائحة كورونا كوفيد 19 من أكبر التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي شأنه شأن العالم أجمع، وما ينجم عنها من آثار الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي ومحدودية عمليات التنسيق الفعلية رغم تفعيل التنسيق الرقمي<sup>(57)</sup>.

### خاتمة:

كحوصلة معرفية لهذه الورقة البحثية نستشف أن الاتحاد الأوروبي سعى لنقل المعارف المتداولة أكاديمياً إلى أرض الواقع، حيث تم تكريس ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات فعلياً، فضلاً على أن مساعي تفعيل الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي كان وفق سيرورة من الموجات المتعاقبة والمنظمة، كل موجة تتضمن حزمة من الأجندة تعمل عليها شراكات متعددة المستويات أوروبياً، ونظراً لما سبق، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- بالرغم من أن الخوض في موضوع الحوكمة المتعددة المستويات يصطدم بالعديد من التعقيدات المعرفية والعملية، حيث أنه لا يوجد اتفاق مفصل بين الباحثين حول طبيعة الفواعل أو المستويات سواء من حيث العدد أو الدور أو التراتبية لأن الأمر يصعب الفصل فيه نظراً لتعقيده، إلا أنها تبقى تشبه فعلاً ماتريوشكا Matryoshka لأنها لغز يتكون من العديد من القطع المحددة وظيفياً، كل منها يقدم خدمات أو حل للمشكلات.

- الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي عبارة عن خارطة طريق تحدد اتجاهات السياسة الحضرية الأوروبية، إذ تتضمن الأهداف والأولويات المواضيعية والإجراءات التنفيذية، كما تخلق نموذجاً جديداً للتعاون المتعدد المستويات والأبعاد أوروبياً، إذ تهدف إلى تعزيز البعد الحضري في سياسات الاتحاد الأوروبي.

- العلاقة بين الأجندة الحضرية والحوكمة المتعددة المستويات تكمن في أن هذه الأخيرة تعتبر بمثابة آلية لتكريس هاته الأجندة، حيث أنها توفر الإطار التحليلي الشامل لشرح كيفية تكريس الأجندة من خلال الفواعل والمستويات وطبيعة التفاعل بينها.

- من الجيد أن يتم تضمين الأجندة 14 التي حددها الاتحاد الأوروبي بالرغم من التحديات التي واجهتها، لأنها تتماشى مع التخطيط المستقبلي ومراعاة كافة الاحتياجات في المناطق.

في الأخير يجب أن ندرك أننا نتعامل مع موضوع سياسي حساس مرتبط بالسيادة، حيث يخترق الحدود بشكل أفقي وعمودي، بالرغم من ذلك حققت توليفة الأجندة الحضرية صيغة تعاونية تشاركية وتفاعلية في كافة ربوع الاتحاد الأوروبي وفي مختلف المستويات بما يخدم بنجاحة الأقاليم والمدن الأوربية، والاتحاد نفسه.

### الهوامش والمراجع:

(1)- James N. Rosenau, Governance in the Twenty-first Century, Global Governance, Vol1, No1, Winter 1995, P14.

(2)- Robert Chrabaszcz and Marcin Zawicki, The evolution of multi-level governance: The perspective on EU anti-crisis policy in Southern-European Eurozone states, Zarządzanie Publiczne, No 38, 2016, P18.

(3)- الأمم المتحدة، ورقة السياسات 4: الحوكمة الحضرية والقدرات والتنمية المؤسسية، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة المؤئل الثالث، الدورة الثالثة، سورابايا، إندونيسيا، 13 جوان 2016، ص 7.

\* الدمية الروسية أو ماتريوشكا هي عبارة عن دمية تتضمن داخلها عدة دمي أخرى بأحجام متناقصة، بحيث أن الأكبر تحوي الأصغر منها وهكذا.

(4)- Maxime Audouin and Matthias Finger, The development of Mobility-as-a-Service in the Helsinki metropolitan area: A multi-level governance analysis, Research in Transportation Business & Management, No27, 2018, P26.

(5)- European Commission, Multilevel governance for Smart Specialisation: basic pillars for its construction, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2019, P7.

\* إن وسائل البحث العلمي والقياس الكمي متاحة للباحثين عبر استخدام الوسائط التكنولوجية وقواعد البيانات العالمية الأكاديمية والمتخصصة مثل: Elsevier/springer /Google Scholar /Taylor&Francis /ebSCO... وهي معتمدة من طرف وزارة التعليم والعالي والبحث العلمي ضمن SSDL Systeme National de Documentation en Ligne، وقد تم التركيز على Google Scholar في البحث عن عدد الدراسات الأكاديمية المستخدمة لمصطلح الحوكمة متعددة المستويات "Multilevel governance".

(6)- Robert Chrabaszcz and Marcin Zawicki, Op.Cit, P18.

(7)- Valeria Fedeli et al, EU Regional and Urban Policy, Springer Nature Switzerland, Switzerland, 2020, P73.



(8) - European Committee of the Regions, MLG for Europe, available at: <https://bit.ly/2P8wsAj> accessed: (01/06/2020).

(9) - Ibid, same webpage.

(10) European Committee of the Regions, Charter for Multilevel Governance (MLG) in Europe, available at: <https://bit.ly/2PaZPBX> accessed: (04/06/ 2020)

(11) - Ibid, same webpage.

(12) - Amanda Sloat, Scotland in Europe A Study of Multi-Level Governance, European Academic Publishers, Germany, 2002,P41.

(13) - Inger Weibust and James Meadowcroft , Multilevel Environmental Governance, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2014, P3.

(14) - Ibid,P3.

(15) - Aleksandra Olejnik , Future Perspectives Of The Implementation Of Eu Urban Agenda , International Studies, Vol 19, No 1,2017 ,P177.

(16) - Ibid,PP 177-178.

(17) - Ibid,P 178.

(18) - Pact of Amsterdam,Urban Agenda for the EU, Amsterdam,2016, P iii.

(19) - Serafín Pazos-Vidal, Subsidiarity and EU Multilevel Governance Actors, Networks and Agendas, Routledge, LONDON, 2019, P 182.

(20) - Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iii.

\* تختلف صيغ الترجمة لمصطلح Habitat ، بحيث تترجم إلى المستوطنات البشرية وهناك من يترجمها إلى كلمة "الموئل" وكلاهما معتمد بحيث أن الرجوع إلى الموقع الرسمي لـ UN Habitat باللغة العربية نجده يستخدم كلا المصطلحين موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، بناء على ذلك تم ترجمة Union Habitat إلى موئل الإتحاد اختصارا بدل ترجمته الإتحاد الأوروبي للمستوطنات البشرية ، مع الإشارة إلى المصطلح الأصلي باللغة الأجنبية لإزالة اللبس.

(21) - Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P182.

(22) - Pact of Amsterdam,Op.Cit, P iii.

(23) - Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P182.

(24) - Pact of Amsterdam,Op.Cit, P iii.

(25) - Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P182.

(26) - Pact of Amsterdam,Op.Cit, P iii.

(27) - Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit, P183.

(28) - Pact of Amsterdam,Op.Cit, P iii.

(29) - Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P183.

(30) - Pact of Amsterdam,Op.Cit, P iii.

(31) - Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit, P184.

(32) - Pact of Amsterdam,Op.Cit, P iii.

(33) - Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit, P184.

(34) - Pact of Amsterdam,Op.Cit, P iv.

(35) - Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit, P184

(36) - Pact of Amsterdam,Op.Cit, P iv.

(37) - Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit, P184.





- (38) - Pact of Amsterdam, Op.Cit, P iv.
- (39) - Serafín Pazos-Vidal, Op.Cit, P184.
- (40) - Pact of Amsterdam, Op.Cit , P iv.
- (41) - Serafín Pazos-Vidal, Op.Cit, P184.
- (42) - European Commission, Urban Agenda for the EU – Multi-level governance in action, Brussels, 2019, p36.
- (43) - European Commission., Security in Public Spaces, available at: <https://bit.ly/2X7iByD> accessed: (05/06/2020).
- (44) - European Commission, Urban Agenda for the EU – Multi-level governance in action, Op.Cit, p36.
- (45) - European Commission, Culture/Cultural Heritage, available at: <https://bit.ly/30bpJf8> accessed: 06(/06/2020).
- (46) - Pact of Amsterdam, Op.Cit, P13.
- (47) - European Commission, Assessment Study of the Urban Agenda for the European Union (UAEU) Final Report November 2019, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2020, P24.
- (48) - Ibid, P2.
- (49) - Simonetta Armondi, The Urban Agenda for the European Union: EU Governmentality and Urban Sovereignty in New EU-City Relations? In: S. Armondi and Sonia De Gregorio Hurtado, Foregrounding Urban Agendas The New Urban Issue in European Experiences of Policy-Making, Springer, Switzerland, 2020, P3.
- (50) - Miren Larrea et al, Multilevel governance for Smart Specialisation: basic pillars for its construction, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2019, P13.
- (51) - Aleksandra Olejnik , Op.Cit , P177.
- (52) - Paul Stubbs, Stretching Concepts Too Far? Multi-Level Governance, Policy Transfer and the Politics of Scale in South East Europe, Southeast European Politics, Vol VI, No 2, 2005, P69.
- (53) - Ibid, P70-71.
- (54) - Ibid, P72.
- (55) - كريستيان كيرن، بريطانيا بعد الإستفتاء صورة قلقة لبلد غاضب ومنقسم. صحيفة العرب، العدد 10595، 2016/06/05، ص6.
- (56) - توم إدينغتون، بريكست: أبرز الأشياء التي ستتغير بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، نقلا عن الرابط التالي:  
<https://bbc.in/3f8TzFu>  
تاريخ التصفح: (2020/06/07).
- (57) - Jing Yuan et al, Monitoring transmissibility and mortality of COVID-19 in Europe, International Journal of Infectious Diseases, Vol 95, June 2020, P311.

